

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 389 @ .

( تنبيه ) البيونة هنا فسخ لا طلاق ، نص عليه أحمد . وإِ أعلم . .  
قال : وكان لكل واحدة منهن نصف ما سمي لها إن كان حلاً ، أو نصف صداق مثلها إن كان ما  
سمي لها حراماً . .

ش : إذا برنَّ منه والحال ما تقدم كان لكل واحدة منهن نصف الصداق ، على المشهور من  
الروايتين ، والمختار للأصحاب ، الخرقى ، وأبي بكر والقاضي وغيرهم ، إذ الفرقة حقيقة من  
جهته ، أشبه ما لو طلقها ( والثانية ) لاشيء لها ، نظراً إلى أنه قد فعل الواجب عليه ،  
وهي بتأخرها عن الإسلام كأن الفرقة من جهتها ، وحذاراً من التنفير عن الإسلام ، باجتماع  
فسخ النكاح عليه ، ووجوب المهر ، وعلى المذهب لها نصف المسمى إن كان صحيحاً ، أو نصف  
مهر مثلها إن كان فاسداً ، وإِ لم يكن مسمى فالمتعة ، وإِ أعلم . .

قال : ولو أسلم النساء قبله وقبل الدخول برنَّ منه أيضاً . .

ش : لما تقدم فيما إذا أسلم الزوج وحذاراً من إقرار مسلمة تحت مشرك ، وإِ أعلم . .

قال : ولا شيء عليه لواحدة منهن . .

ش : قطع بهذا جمهور الأصحاب ، ونص عليه 16 ( أحمد ) ، معللاً بأن الفرقة جاءت منه جتها  
، ونقل أبو محمد عن أحمد رواية أخرى ، وزعم أنها اختيار أبي بكر أن لها نصف المهر ،  
نظراً إلى أن الفرقة جاءت من قبل الزوج ، بتأخره عن الإسلام ، والمنقول عن أحمد في رواية  
الأثرم التوقف ، وإِ أعلم . .

قال : فإن كان إسلامه وإسلامهن قبل الدخول معاً فهن زوجات . .

ش : لأن المحذور وهو اختلاف الدين منتف . .

2541 وعن ابن عباس رضي إِ عنهما أن رجلاً جاء مسلماً على عهد رسول إِ ، ثم جاءت امرأته  
مسلمة بعده ، فقال ( يا رسول إِ إنها قد كانت أسلمت معي . فردها عليه ، رواه أبو داود  
والترمذي وصححه ، والمعية أن يتلفظا بالإسلام دفعة واحدة ، على ظاهر كلام الخرقى وغيره ،  
وصرح به أبو محمد ، وحكى احتمالاً لا بأن المعية أن يسلم المتأخر منهما في المجلس ، نظراً  
إلى أن حكم المجلس حكم العقد ، بدليل القبض ونحوه ، واختار أبو العباس أن المعية أن  
يشرع الثاني قبل أن يفرغ الأول ، وإِ أعلم . .

قال : فإن كان دخل بهن ثم أسلم فمن لم يسلم منهن قبل انقضاء عدتها حرمت عليه منذ

اختلف الدينان .

